مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي 2023

الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع

ترجمة غير رسمية

الرسائل الرئيسية

تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، لكن إعلانات المشاريع الجديدة تظهر نقاطا مضيئة

انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12 في المائة في عام 2022، ليصل إلى 1.3 تريليون دولار. ويعزى الانخفاض إلى انخفاض حجم التدفقات والمعاملات المالية في البلدان المتقدمة. وكانت اتجاهات الاستثمار الحقيقية أكثر إيجابية، مع نمو إعلانات المشاريع الاستثمارية الجديدة في معظم المناطق والقطاعات. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية زيادة طفيفة، وإن كان النمو يتركز في عدد قليل من الاقتصادات الناشئة الكبيرة. وكانت التدفقات الداخلة في العديد من البلدان النامية الأصغر حجما راكدة، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا.

أظهرت اتجاهات الصناعة زيادة في أعداد المشاريع في البنية التحتية والصناعات التي تواجه ضغوط إعادة هيكلة سلسلة التوريد ، بما في ذلك الإلكترونيات والسيارات والآلات. تم الإعلان عن ثلاثة من أكبر خمسة مشاريع استثمارية في أشباه الموصلات (semiconductors)، استجابة لنقص الرقائق العالمي. تباطأ الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الرقمي بعد الازدهار في عامي 2020 و 2021.

وظلت أرقام المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة مستقرة، مما خفف المخاوف في الوقت الحالي من انعكاس الاتجاه الهبوطي في الاستثمار في الوقود الأحفوري بسبب أزمة الطاقة. تبيع شركات النفط الكبرى تدريجيا أصول الوقود الأحفوري لشركات الأسهم الخاصة والمشغلين الأصغر مع متطلبات إفصاح أقل ، مما يدعو إلى نماذج جديدة لعقد الصفقات لضمان الإدارة المسؤولة للأصول.

اتساع فجوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة على الرغم من نمو التمويل المستدام

زاد الاستثمار الدولي في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) في البلدان النامية في عام 2022. وشهدت البنية التحتية والطاقة والمياه والصرف الصحي والنظم الزراعية والغذائية والصحة والتعليم زيادة في أعداد المشاريع. ومع ذلك ، مقارنة بعام 2015 عندما تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة ، فإن التقدم متواضع.

يظهر احتياجات الاستثمار في منتصف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن فجوة الاستثمار في جميع قطاعات أهداف التنمية المستدامة قد اتسعت من 2.5 تريليون دولار في عام 2015 إلى أكثر من 4 تريليون دولار سنويا اليوم. أكبر الفجوات هي في البنية التحتية للطاقة والمياه والنقل. وتعزى الزيادة إلى نقص الاستثمار والاحتياجات الإضافية على حد سواء.

تتناقض فجوة الاستثمار المتنامية في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية مع اتجاهات الاستدامة الإيجابية في أسواق رأس المال العالمية. بلغت قيمة سوق التمويل المستدام 5.8 تريليون دولار في عام 2022. وحققت الصناديق المستدامة تدفقات صافية إيجابية إلى الداخل، بينما شهدت الصناديق التقليدية تدفقات صافية إلى الخارج. كما يستمر إصدار السندات المستدامة. لقد نما خمسة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية. تتمثل الأولويات الرئيسية للسوق في زيادة التعرض للبلدان النامية ومعالجة مخاوف الغسل الأخضر

تحتاج البلدان النامية إلى مزيد من الدعم لجذب الاستثمار في مجال الطاقة

تضاعف الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة ثلاث مرات تقريبا منذ اعتماد اتفاقية باريس في عام 2015. غير أن قدرا كبيرا من هذا النمو تركز في البلدان المتقدمة. ولم يسجل أكثر من 30 بلدا ناميا بعد مشروعا استثماريا دوليا واحدا بحجم المرافق في مجال مصادر الطاقة المتجددة. وتشكل تكلفة رأس المال عائقا رئيسيا أمام الاستثمار في الطاقة في البلدان النامية. إن جلب المستثمرين الدوليين بالشراكة

مع القطاع العام والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف يقلل بشكل كبير من تكلفة رأس المال.

وقد حددت معظم البلدان النامية أهدافا لانتقال الطاقة في مساهمات محددة وطنيا. ولم يترجم سوى ثلث هذه الأهداف إلى متطلبات استثمارية، وقام عدد قليل منهم بوضع مواصفات الأصول اللازمة لتصميم آليات ترويج مستهدفة ولتسويق المشاريع القابلة للتمويل. ونتيجة لذلك، يستخدم العديد من البلدان النامية آليات عامة للحوافز الضريبية والمالية تكون أقل فعالية لتشجيع الاستثمار في مجال انتقال الطاقة.

ويجب توسيع نطاق الدعم لإزالة المخاطر لخفض تكلفة رأس المال للاستثمار في مجال الطاقة الانتقالية في البلدان النامية توسيعا كبيرا. وينبغي توفير المزيد من المساعدة التقنية لتخطيط الاستثمار وإعداد المشاريع. تحتاج اتفاقيات الاستثمار الدولية إلى إصلاح سريع لتوسيع حيز السياسة للعمل المناخي وتعزيز أحكام الترويج والتيسير. ويطرح هذا التقرير ميثاق عمل للاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع يتضمن توصيات بشأن سياسات الاستثمار الوطنية والدولية، والشراكات العالمية والإقليمية، وآليات التمويل، ومشاركة أسواق رأس المال.